

مقابلة مع **وليد الصايغ**، الخبير في الاقتصاد والسياسات الاجتماعية في مكتب اليونيسيف في لبنان. يتمحور عمله حول مواضيع متعلّقة بفقر الأطفال وانعدام المساواة والتنمية الشاملة، بالإضافة إلى توفير الأدلة لدعم عمليات صنع القرار في مجال إدارة المالية العامة وأنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية. التقى الخبير الصايغ بالباحث الأول في المركز اللبناني للدراسات، فادي نيكولاس نصار، لتحديد التوجّه العام للمقابلات التالية. وفي سياق تعليقاته الواردة أدناه، فنّد العيوب الأساسية في هيكلية الدعم في لبنان، وقدرتها المحدودة على حماية الفئات الضعيفة في سياق الأزمات المتعدّدة التي يشهدها لبنان، والتعديلات اللازمة لحماية الحقوق الأساسية للأسر الضعيفة في مختلف أنحاء البلاد.

نظرًا إلى أنّ هدف الدعم هو، في الحالة المثاليّة، حماية الأسر الضعيفة من التضمّن، يبدو أنّ هيكلية الدعم القائمة حاليًا في لبنان مشوبة بكثير من العيوب. يشير تحليل المنفعة إلى أنّ ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للدعم تصل إلى النصف الأفقر من السكان. ويبدو ذلك واضحًا بشكل خاص في حالة دعم المحروقات - للتنقل وإنتاج الطاقة - إذ إنّ فئة الـ ٥٪ ذات الدخل الأعلى تستهلك ما يُقدّر بـ ٤٪ من المحروقات، في حين تستهلك فئة الـ ٤٪ ذات الدخل الأدنى ما يقلّ عن ١٪ من المحروقات. ونظرًا إلى أنّ المحروقات تحظى بثلاثي قيمة الدعم، يمثّل انعدام المساواة وانعدام الفعالية عيبًا صارخًا في هيكلية الدعم هذه.

ومن ناحية الفعالية، بلغ التضمّن ١٤٥ في المئة مقارنة بالسنة السابقة (شباط/فبراير ٢٠٢٠)، بالرغم من حجم الدعم، الذي يُقدّر بحوالي ٣,٦ مليارات دولار أميركي سنويًا. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ مؤشر أسعار المستهلك الرسمي يُحدّد وفقًا لأنماط الإنفاق الخاصة بالأسر المتوسطة المقدّرة قبل الأزمة بوقت طويل. ولكن مع تدهور قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع معدل البطالة وأثر جائحة كوفيد-١٩ على كيفية استخدام الأسر لمدخلها، تغيّرت أنماط الإنفاق اليوم إلى حدّ بعيد. وبحسب مسوحات ميدانية أجرتها اليونيسيف ووكالات إنسانية أخرى حديثًا، تنفق الأسر الأكثر فقرًا في لبنان حاليًا ما يصل إلى ٧٪ من مدخولها على الغذاء. وإذا قمنا بتحديد مؤشر أسعار المستهلك على هذا الأساس، يتبيّن أنّ التضمّن تجاوز نسبة ٢٨٪، أي ضعف النسبة الرسمية، لدى أكثر من نصف السكان في لبنان، الذين باتوا اليوم يعيشون تحت خطّ الفقر.

وأخيرًا، إذا أخذنا في الاعتبار معدّل استنزاف احتياطي العملات الأجنبية، لا يمكن الحفاظ على هيكلية الدعم الحالية لمُدّة طويلة، إلا أنّ أثر رفع الدعم بشكل كامل ومفاجئ سيكون كارثيًا. ناهيك عن ان ارتفاع أسعار السلع دوليًا، مثل المحروقات، أو أسعار المدخلات الضرورية لإنتاج بعض المواد، مثل الخبز، يؤثّر في أسعار السلع الاستهلاكية ويستنزف قدرة الأسر الأكثر فقرًا على تلبية احتياجاتها الأساسية.

وأظهر تحليل أجرته منظمة اليونيسيف أنّ الارتفاع الأخير في سعر ربطة الخبز، وهي من أساسيات الغذاء لجميع الأسر - وخصوصًا لدى الفئات ذات الدخل الأدنى - قلّص القدرة الشرائية للفئات الأكثر فقرًا أكثر بثلاثة أضعاف تقريبًا مقارنة بالأسر المتوسطة. في ضوء ذلك، وإلى حين تنفيذ إجراءات اقتصادية ومالية شاملة وإنشاء نظام مساعدة اجتماعية موسّع، يجب تعديل نظام الدعم لإطالة أمده، عبر الحفاظ على دعم السلع الاستهلاكية الأساسية من أجل ضمان الأمن الغذائي والقدرة على الوصول إلى الأدوية الأساسية للأسر الأكثر فقرًا والأكثر ضعفًا.

ويستوجب هذا التعديل إجراء تحليل واضح لأثر رفع أشكال الدعم غير الفعّالة والموزّعة بشكل غير متساوٍ، وذلك من أجل تحديد السرعة التي ينبغي رفع الدعم فيها، كما ينبغي وضع خطة هيكلية وبرنامج مساعدة اجتماعية واسع النطاق. وإذ تحاول الحكومة اللبنانية الإسراع في وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها للحماية الاجتماعية وإقرارها بعد أشهر من النقاشات، يبقى نظام المساعدة الاجتماعية الحكومي الهزيل والمحدود الخدمات بحاجة إلى التوسيع على وجه السرعة لتغطية الأسر التي تواجه أشكالاً محدّدة من الضعف المتعلّق بدورة الحياة. في ظلّ هذه الظروف الاقتصادية المأساوية، يتكشّف أثر غياب أيّ برنامج وطني للمنع الاجتماعية في لبنان، مثل «منح الأطفال» أو «مخصصات الإعاقة». لذا، يجب تصميم مبادرات كهذه وتنفيذها بسرعة لحماية الحقوق الأساسية للأسر الضعيفة في جميع أنحاء البلاد.